(IJRSSH) 2023, Vol. No. 13, Issue No. III, Jul-Sep **e-ISSN: 2249-4642 p-ISSN: 2454-4671**

Role of Political Systems in Achieving Sustainable Development (2030): Iraqi Regime is a Model[1]

Dr. Sundus Sarhan Ahmed

Al-Mansour College, Iraq

دور الأنظمة السياسية في تحقيق التنمية المستدامة (2030): النظام العراقي أنموذجا

د. سندس سرحان أحمد

DOI:10.37648/ijrssh.v13i03.033

Received: 21 July 2023; Accepted: 05 September 2023; Published: 13 September 2023

ABSTRACT

The emergence of the concept of sustainable development is attributed to the growing interest and awareness of countries, bodies, institutions, and individuals in development issues in general and environmental issues in particular, as it has become difficult for the rules of the sound sustainable development process to be established unless there is a strong role for modern civil state institutions, and on this basis The concept of "sustainable development" has emerged to become a goal for people all over the world, as sustainability is considered a new vision for the search for social entities, economic activities, production and consumption patterns, and technologies that work to sustain the environment, empower the current generation, improve their lives, and ensure a suitable life for future generations.

On the basis of these premises and justifications, a current research presentation dealt with the role of political systems in establishing and improving sustainable development, reviewing various concepts and according to their philosophical approaches, as well as their role in achieving them, and the concept of community partnership that focuses on the partnership between the public sector and the private sector to achieve sustainable development and the role of stability, security and leadership. policy in achieving the appropriate environment for sustainable development. Projecting these axes onto Iraq as a model, taking into account that the concept of “sustainable development” appeared in Iraq for the first time after 2003. And the fact that Iraq is one of the countries that is trying to work to achieve sustainable development, as it is trying to carry out comprehensive reforms in all economic, social, political and cultural fields .

المستخلص

يعزى ظهور مفهوم التنمية المستدامة إلى تنامي الاهتمام والوعي لدى الدول، والهيئات، والمؤسسات ، والأفراد بقضايا التنمية بشكل عام وقضايا البيئة على وجه الخصوص، اذ بات من الصعب أن تقوم قواعد عملية التنمية المستدامة السليمة إلا بوجود دور قوي لمؤسسات الدولة المدنية الحديثة، وعلى هذا الأساس برز مفهوم "التنمية المستدامة " لتصبح هدفا للشعوب في كافة انحاء العالم ، اذ عدت الاستدامة رؤية جديدة للبحث

[1] *How to cite the article*: Ahmed S.S. (September, 2023) Role of Political Systems in Achieving Sustainable Development (2030): Iraqi Regime is a Model; *International Journal of Research in Social Sciences and Humanities*, Vol 13, Issue 3, 357-384, DOI: http://doi.org/10.37648/ijrssh.v13i03.033

عن كيانات اجتماعية ونشاطات اقتصادية وأنماط إنتاجية واستهلاكية وتقنيات تعمل على استدامة البيئة وتمكين الجيل الحالي وتحسين حياته وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة.

وعلى أساس تلك المنطلقات والمبررات تناول عرض البحث الحالي دور الأنظمة السياسية في إرساء وتحسين التنمية المستدامة، ليستعرض مختلف المفاهيم وبحسب مداخلها الفلسفية، فضلاً عن دورها في تحقيقها، ومفهوم الشراكة المجتمعية التي تركز على الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة ودور الاستقرار والامن والقيادة السياسية في تحقيق البيئة الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة. مسقطين هذه المحاور على العراق كأنموذج آخذين بالاعتبار إن مفهوم "التنمية المستدامة" ظهر في العراق لأول مرّة بعد عام 2003. وكون العراق واحدة من الدول التي تحاول أن تعمل على تحقيق التنمية المستدامة حيث تحاول القيام بإصلاحات شاملة في جميع الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية.

أولاً:-أهمية البحث

انطلاقاً من التسليم بأن عملية التنمية المستدامة من الصعب أن تقوم قواعدها السليمة إلا بوجود دور قوي لمؤسسات الدولة المدنية الحديثة، من خلال عملية مشاركة سياسية قوية وبناء اجتماعي متماسك ورؤية وطنية واضحة شاملة، وبالتالي فهي علاقة عضوية لا انفصام فيها تتم بشكل تدريجي وطني توافقي شفاف. بما يعزز الشراكة المجتمعية ويطور منها، ونشر ثقافة الديمقراطية ودعم وترسيخ مبادئ الديمقراطية السليمة. [1]

ولتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الواسع ومنهجها الشامل لابد من توفر إرادة سياسية للدول ، فضلاً عن الجاهزية والاستعداد لدى المجتمع والأفراد لتحقيقها، فهي عملية مجتمعية تسهم فيها جميع الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق ومتعاون، ولا يجوز اسنادها لفئة قليلة، ومورد واحد دون الاخر، ولا يمكن بدون المشاركة والحريات الأساسية تصوّر رضا المجتمع بالالتزام الوافي بأهدافها وبأعبائها ، وتقديم التضحيات المطلوبة في سبيلها، بل وحتى تصوّر تمتعه بمكاسب التنمية ومنجزاتها في الامد المقبول، اذ لا يمكن تصوّر وجود لحالة تكافؤ الفرص الحقيقي وتوّفر إمكانية الحراك الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة والدخل دونها.

ثانياً-إشكالية البحث

ترتكز استراتيجية التنمية المستدامة على الالتزام ببناء مجتمع عادل ومتكامل يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بمساندة شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى

بالرعاية، وتحقيق العدالة الاجتماعية في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، لذلك سوف نحاول الإجابة على السؤال الأساسي حول مدى دور الأنظمة السياسية في تحقيق التنمية المستدامة؟

ثالثاً:-هدف البحث

يهدف البحث إلى الكشف عن دور الأنظمة السياسية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير الاستقرار والأمن للمجتمعات وتطبيق معايير دولة القانون والمؤسسات من خلال الحكم الراشد، وصولاً إلى الشراكة المجتمعية بين القطاع العام والقطاع الخاص. ومدى تطبيق ذلك في العراق.

رابعاً-منهج البحث

اعتمد البحث المنهج التحليلي لأبعاد التنمية المستدامة وعلاقة هذه الأبعاد بدور الانظمة السياسية في وضع الاستراتيجيات الطويلة الأمد لتحقيق الاستقرار والأمن وسيادة القانون والشراكة مع المجتمع المدني.

خامساً-تقسيم البحث

للوصول إلى الأهداف المرسومة للبحث اقتضى تقسيمة إلى ثلاثة محاور، المحور الأول أبعاد التنمية المستدامة: والاستقرار الأمني والسياسي وتناول المحور الثاني العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، وخصصنا المحور الثالث لعلاقة التنمية السياسية والشراكة المجتمعية بالتنمية المستدامة والمعوقات..

المحور الأول

أبعاد التنمية المستدامة: والاستقرار الأمني والسياسي

ظهر مفهوم "التنمية المستدامة" في العراق لأول مرّة بعد عام 2003 وانحصر تداوله على شريحة من النخب وعدد قليل من التكنوقراط اللذين روجوا لهذا المفهوم على نحو تضخمي في الاعلام وفي العديد من الوثائق الرسمية (على سبيل المثال وثيقة " استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030 الصادرة عن هيئة المستشارين في مجلس الوزراء). ولكن في واقع الحال وبسبب الثقافة السائدة في المجتمع العراقي لم يتم تقبله من شرائح واسعة من المجتمع العراقي، ولا حتى من الطبقة السياسية الحاكمة لا كمفهوم ولا كممارسة. وإذا قارنا العراق مع الدول الصناعية المتقدمة فسوف يظهر لنا ان هذه الفترة الزمنية قصيرة جداً نسبياً لتقبل هذا المفهوم وتطبيقه في الواقع العملي[2].

تعد التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد ، اذ تكون مترابطة ومتداخلة ضمن إطار تفاعلي يتسم بالضبط والترشيد للموارد، والأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وهناك من يرى بأن للتنمية المستدامة بعد مهم جدا وهو البعد التكنولوجي [3].

كما توفر التنمية المستدامة البديل التنموي الأكثر منطقية وعدالة، من وجهة نظر مؤيدي المصطلح، لحل مشاكل عدم المساواة والتباين التنموي ما بين المجتمعات وأنماط التنمية المرتبطة بالتدهور البيئي، ولكن تقييم مدى التزام الدول بها ومدى تحقيق النجاح في تطبيقها يعتمد على مؤشرات علمية واضحة. لذلك نال مفهوم التنمية المستدامة اهتمام الكثير من المختصين والسياسيين ومتخذي القرار والمهتمين بقضايا البيئة وبسبل تحقيق تلك التنمية[4].

اتخذ هذا مفهوم التنمية المستدامة بعداً دوليا ليتحول إلى سياسات حكومية وممارسات في الحياة اليومية للإنسان[5].

لذلك يعتبر البعد السياسي للتنمية المستدامة اهم ابعادها، فهو يوفر الإطار الذي تتجسد فيه مبادئ وقواعد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصداقية والمحافظة على السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة، فهذا البعد يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى كل من البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي [6].

إن عملية التنمية المستدامة هي عملية تراكمية وتتطلب عقودا من العمل المتواصل الدؤوب لتثمر عن مغزاها في الربط بين استمرارية عملية التنمية والتطور البيئي ضمن إطار يؤمن متطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية ضمن جوانبها الاساسية الاربعة من اقتصادي وسياسي ومؤسسي وبيئي. والواقع العراقي يعاني من مشكال عدة في الايفاء بالأهداف التنموية الموضوعة من عدم التوافق ما بين التزايد السكاني المضطرد في مقابل شح في مصادر المياه ومن ثم انخفاض متوسط نصيب الفرد منه وعدم كفاءة توظيف المياه وبخاصة في القطاع الزراعي، بالإضافة الى مشكلة تدهور شبكات الصرف الصحي وهو ما زاد من تلوث مصادر المياه المحدودة اصلاً، وهذا الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية ادى الى تدهور واقع الاراضي الزراعي وتوسع المناطق الصحراوية في مختلف ارجاء العراق [7].

وتقتضي التنمية المستدامة وجود حالة من الاستقرار السياسي، وإعطاء السيادة للشعب في إطار من الشفافية والديمقراطية. لذلك فالاستقرار الأمني والسياسي من أهم المقومات الرئيسة للتنمية المستدامة.

يعد مفهوم عدم الاستقرار مفهوم نسبي ولا يتحدد وفق مؤشر واحد أو مجموعة مؤشرات فهو يوجد إذا ما توفر إي مؤشر من المؤشرات المؤدية إلى عدم الاستقرار الذي يأخذ إشكالاً ، كعدم الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي[8].

والاستقرار الأمني والسياسي من أهم المقومات الرئيسة للتنمية الاقتصادية، فبدون الأمن لا توجد تنمية وبدون التنمية لا توجد الدولة القوية ذات الأسس السليمة. والاستقرار السياسي لأي بلد الارضية الخصبة والاساس لكل عملية تطور او تقدم وفي المجالات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...وغيرها ، الى جانب تحقيق الامن. أن الاستقرار الاقتصادي دائماً مرتبط بالاستقرار الامني، فكلما اصبحت الدولة قادرة وحاسمة بالقضاء على من يتعرض لأمنها من الإرهابيين والمجرمين والمحرّضين كلما خلقت مناخاً اقتصادياً منتجاً يوظّف الموارد المالية والبشرية، مما يكون له اثر اقتصادي مباشر باستمرار النمو الاقتصادي وتوظيف المزيد من العاطلين نحو مستقبل يحقق رغبات الجيل الحاضر ويحمي مصالح الاجيال المقبلة. ومن هذا المنطلق لابد ان تضع الكتل السياسية في العراق نصب عينيها هدف سامٍ ألا وهو اعتماد المرونة في التعامل مع الاخر على اساس الثقة المتبادلة وان يتفق الجميع على خدمة البلد والارتقاء بأوضاعه في المجالات كافة، اذ يوفر الاساس لنجاح عملية التنمية الاقتصادية في البلد والتي تعد الدعامة الاساسية للارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية من خلال توافر امكانية تعزيز الانفاق في مجالات التعليم والصحة والتصدي للفقر.

ومن أهم مؤشرات الاستقرار السياسي التداول السلمي للسلطة ، اذ تستجيب الحكومة للضغوط والاحتياجات المتباينة للجماهير ولا وجود للعنف السياسي وتَمتّع أبنية النظام ومؤسساته بالشرعية والقبول والرضا العام عن النظام الحاكم من جانب المواطنين، وسيادة القانون والالتزام بالقواعد الدستورية، وإعلاء قيم العدالة الاجتماعية كمبادئ حاكمة لسياسة الدولة في مختلف المجالات، وتجانس الثقافة السياسية للنخبة والجماهير، وقوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة. فالاستقرار السياسي أحد أهم المقومات الرئيسية للتنمية المستدامة، فبدون استقرار لا يمكن ان تتحقق التنمية وذلك لان الأمن والاستقرار هما المحركان الاساسين للتنمية وهنا تتضح العلاقة الجدلية بين الاستقرار وتحقيق التنمية.

كما تحدد أنواع ومجالات عدم الاستقرار بحسب أنواع الأنظمة الموجودة في المجتمع البشري، فهناك نظام سياسي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي وحتى نظام قيمي – فكري، فاذا أخذ بنظر الاعتبار النظام الاقتصادي ، سيظهر النظام مكون من مجموعة مترابطة من الوحدات التي تؤدي عملاً اقتصادياً كأن يكون في صورة

صناعة سلعة أو تقديم خدمة أو تجارة سلع غذائية ويحكم العلاقة بين هذه الوحدات مجموعة من القوانين التي تنظمها سياسة تسعى إلى تحقيق منافع المرتبطين بهذا النظام الاقتصادي سواءً كانوا منتجين أو مستهلكين، وبالتالي فأن عدم الاستقرار الاقتصادي يكون على شكل خلل في سير عمل النظام بشكل متسق ومقبول وبما يؤدي إلى تقلبات مستمرة في حجم الإنتاج ومقدار الدخل ومستوى الأسعار، بحيث أن أطوار الدورة الاقتصادية من (ركود، كساد، أنتعاش ومن ثم تضخم) تعبّر عن اختلال في الحياة الاقتصادية ينشأ عنها مصاعب ونتائج سلبية تنعكس على المرتبطين بهذا النظام الاقتصادي.

وعلى أساس ذلك تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها لتحقق التنمية المستدامة، اذ تمتلك بعض الدول مقومات التنمية كالثروات الطبيعية والبشرية تفوق ما يملكه غيرها، لكن فقدان الاستقرار السياسي والأمني، وصراع الاحزاب، والتنافر بين الحكومة والمواطن والفساد والاستئثار بالسلطة وعدم وجود رجال دولة حقيقيين وغيرها من العوامل التي تحول دون بناء دولة مستقرة.

والامن يَحد من هجرة رؤوس الاموال المحلية ويحفزها على زيادة استثماراتها عندما تشعر فعلاً ان الدولة حريصة وقادرة على استتباب الامن. فبهذه الاحكام القضائية يزيد شعور المواطن فخراً وأمناً بان دولته قادرة على استدامة الامن والرفاهية الاجتماعية لجميع المواطنين مما يزيد من سعادتهم ويحقق لهم استقراراً نفسياً مستداماً. في حالات الاستقرار السياسي والاقتصادي ينشط الطلب نتيجة لزيادة الإنفاق الاستهلاكي، وينتج عن ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار يكون أحياناً في النطاق المقبول اقتصادياً، فيكون لهذا الارتفاع آثار إيجابية على تحفيز الاستثمار وزيادة التوظيف، وقد يكون التضخم كبيراً بحيث تنتج عنه آثار سلبية في الاقتصاد والمجتمع، ولكن في حالات انعدام الأمن أو زيادة المخاوف فإن الطلب يتضاءل ويترتب على ذلك ركود في الأسواق وكساد للمنتجات، ولذا فإن معدلات التضخم تبعاً للوضع السياسي الدولي وانتشار خطر الإرهاب، قد انخفضت في جميع دول العالم تقريباً، وتفاوت الوضع بالنسبة للمجموعات الدولية المختلفة تبعاً للتوقعات الاقتصادية والسياسية والأمنية، ففي حين يتوقع ارتفاع معدلات التضخم في الدول الرئيسة المتقدمة وفي الدول النامية، فإنه يتوقع انخفاضه في دول الاتحاد الأوروبي[9].

بدون السلام، والاستقرار، وحقوق الإنسان، والحوكمة الفاعلة القائمة على حكم القانون، لا يمكن أن نأمل في تنمية مستدامة. فنحن نعيش في عالم متسارع الانقسام. وتتمتع بعض المناطق بمستوى مستدام من السلام، والأمن والازدهار، في حين أن بعضها الآخر يعيش في دوامة تبدو غير متناهية من الصراع والعنف [10].

ومن أهداف التنمية المستدامة ما هو مكرس لتهيئة المجتمعات السلمية والجامعة للتنمية المستدامة، وإتاحة العدالة للجميع، وبناء مؤسسات مساءلة فاعلة على كافة المستويات. والهدف هو التقليل الملموس لكافة أشكال العنف، والعمل مع الحكومات والمجتمعات بإيجاد الحلول النهائية للصراعات وانعدام الأمن. (11)

ومن هذا المنطلق لابد ان تضع الكتل السياسية في العراق نصب عينيها هدف سامٍ ألا وهو اعتماد المرونة في التعامل مع الاخر على اساس الثقة المتبادلة وان يتفق الجميع على خدمة البلد والارتقاء بأوضاعه في المجالات كافة. اذ ان ذلك يوفر الاساس لنجاح عملية التنمية الاقتصادية في البلد والتي تعد الدعامة الاساسية للارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية من خلال توافر امكانية تعزيز الانفاق في مجالات التعليم والصحة والتصدي للفقر. ومن أهم مؤشرات الاستقرار السياسي هو التداول السلمي للسلطة حيث تستجيب الحكومة للضغوط والاحتياجات المتباينة للجماهير ولا وجود للعنف السياسي وتَمتّع أبنية النظام ومؤسساته بالشرعية والقبول والرضا العام عن النظام الحاكم من جانب المواطنين. وسيادة القانون والالتزام بالقواعد الدستورية، وإعلاء قيم العدالة الاجتماعية كمبادئ حاكمة لسياسة الدولة في مختلف المجالات، وتجانس الثقافة السياسية للنخبة والجماهير، وقوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة. فالاستقرار السياسي أحد أهم المقومات الرئيسية للتنمية المستدامة، فبدون استقرار لا يمكن ان تتحقق التنمية وذلك لان الأمن والاستقرار هما المحركان الاساسين للتنمية وهنا تتضح العلاقة الجدلية بين الاستقرار وتحقيق التنمية (12).

ونجم عن ظهور الدولة الريعية انتشار (الثقافة الريعية) بين معظم شرائح المجتمع العراقي ، لاسيما المهاجرة من الريف إلى المدينة بحثاً عن لقمة العيش، مما ادى لحدوث تغيرات (ديموغرافية، وثقافية) عميقة في التركيبة المجتمعية للمدن، من ابرزها هجرة السكان الاصليين للمدينة من ابناء الطبقة الوسطى المنتجة إلى خارج العراق ، فضلاً عن هيمنة المهاجرين الجدد على معظم مفاصل المدينة الحياتية ، والميل نحو البحث عن الريع بدلاً من ثقافة الانجاز عن طريق العمل المنتج والذي يتسم بها سكان المدينة الاصليين من الحضر. وانعكست هذه التغييرات الهيكلية في المجتمع العراقي على المشهد السياسي خلال العقود الاربعة الماضية وصعود المهاجرين من الريف إلى السلطة السياسية، ان كان ذلك عن طريق القوّة بالسلاح قبل عام 2003 أو عن طريق الانتخابات بعد ذلك(13).

ولا يخفَى أن الظروف التي مر بها العراق في السنوات الماضية أدت الى اهمال مؤشرات البيئة العراقية وجعلتها من اسوأ البيئات في العالم في مجالات الماء –الهواء – التربة وبالرغم من وضع خطط التنمية الوطنية الخمسية

المتتالية مجموعة من الاهداف التي من شأنها ان تنهض بواقع التنمية المستدامة العراقية، الا ان اغلبها بقي حبراً على ورق يقف دون تحقيقها روتين حكومي كُبل بموازنات تقشفية [14] .

إن التنمية المستدامة هي عملية تحديث وتطوير وإدارة الموارد الطبيعية و البشرية من أجل زيادة مصادر الثروة و الرخاء على المدى الطويل وذلك بما يُلبي احتياجات الواقع دون أن يتم المساس بحق الأجيال القادمة في الموارد المختلفة[15].

وتنطلق التنمية المستدامة من نظرتها الى الفرد كعنصر اساسي في ديمومة ما تبقى من الموارد الطبيعية، وهو ما يعني ضرورة النهوض بالواقع المعاشي للفرد العراقي واخراجه من مجال الفقر ليتمكن من تطوير قدراته العلمية والمهنية لتتلاءم مع حاجة سوق العمل وكسر الحلقة المفرغة للبطالة والفقر. وان اي تجاهل لهذا الواقع لن يزيد الامور الا سوءاً ولابد من وضع نقطة انطلاق تنسجم مع الخطط الموضوعة والشروع بها أقرب فرصة للمحافظة على ما تبقى الموارد المتجددة الباقية وادراك حقيقة عدم وجود تعارض بين اعتماد المعايير البيئية بشكلها الصحيح مع اعتبارات النمو الاقتصادي، بل على النقيض من ذلك، فمن الممكن توظيف ترشيد استخدام الطاقة ان يساهم في رفع كفاءة مصادر الطاقة ووضع معيار للأثر المجتمعي لاي من المؤسسات الانتاجية الجديدة تأخذ بالحسبان المعايير الموضوعة للتنمية المستدامة [16].

كما يعدُّ موضوع التنمية المستدامة من أكثر الموضوعات المعاصرة إثارةً للجدل والنقاش، وبدأ يستحوذ خلال العقدين الماضيين على اهتمام العالم، فعقدت القمم والمنتديات العالمية، ووضعت استراتيجيات، ورسمت سياسات، ونفذت عدّة برامج تنموية.

لذلك فإن مفهوم التنمية المستدامة يأخذ في الاعتبار سلامة البيئة ويعطي اهتماما متساوياً ومتوازياً للظروف البيئية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية. وتكون حماية البيئة والاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية جزءً لا يتجزّأ من عملية التنمية المستدامة. كما أن عملية دمج الاعتبارات الاقتصادية مع الاعتبارات البيئية في عمليات صنع واتّخاذ القرارات المختلفة هو من أركان ودعائم الطريق السليم في بناء وتحقيق التنمية المستدامة. [17]

وشهد العالم تغيرات متعددة ومعه أصبحت التنمية المستدامة الشغل الشاغل لأغلب دول العالم، حيث تكاثفت الجهود وازدادت الدراسات والاهتمام بها، وفرضت نفسها كمفهوم عملي للمشاكل التي تتحدى فئات المجتمع جراء الأزمة الوبائية والهدف تحقيق تنمية المستدامة على كل المستويات الاقتصادية الاجتماعية والبيئية. [18]

وتأتي خطة التنمية المستدامة في العراق للعام 2030 لاستكمال مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية، وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها، وهي خطة طموحة شاملة لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والأهمية، وتضم أهدافاً وغايات عالمية تشمل العالم أجمع ببلدانه المتقدمة والنامية على حد سواء، وهي متكاملة غير قابلة للتجزئة، وتحقق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وتقوم على إحداث تحول خالٍ من الفقر والجوع والمرض والعوز، بعالم يسود أرجاءه كافة احترامُ حقوق الإنسان، وكرامته، وسيادة القانون، والعدالة، وعدم التمييز؛ وانطلاقاً من أهمية التخطيط في بناء المجتمعات، ووضع حلول واقعية للتحديات؛ فنحن بحاجة ماسة إلى رؤية استراتيجية متكاملة تتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يشارك في إعدادها القطاع الخاص والمجتمع المدني والأكاديميين فضلاً عن ممثلي الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة؛ كي تكون خارطة طريق في مسيرة تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 في العراق، ولاسيما أن العراق ما يزال يخطو بخطوات بطيئة في سعيه الحثيث نحو تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة، وأن واقع الحال يشير إلى وجود عوائق وتحديات أوجدتها ظروف مختلفة كانت سبباً وراء تراجع المؤشرات الخاصة بهذه التنمية[19].

المحور الثاني

العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة

تفاءل الكثيرون من النخب العراقية بعد التغيير في نيسان 2003 ببداية عهد جديد تحظى فيه حماية البيئة والتنمية المستدامة اهتماماً جدياً. وشجع هذا التفاؤل نص المادة (33) من الدستور العراقي التي تضمن حق المواطن في العيش في ظروفٍ بيئية سليمة، وتكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليهما. وتم ترجمة هذه المادة من خلال تأسيس وزارة خاصة للبيئة وظهور العشرات من منظمات المجتمع المدني في مجال حماية البيئة [20] .

تعتبر التنمية المستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع اجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة اخرى. لقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل [21].

لقد أدت التنمية المستدامة إلى ترابط مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي وصولا إلى المستوى البيئي، ولضمان نمو هذه الجوانب نموا متوازنا يعود بالنفع على حياة المواطنين تحتاج العملية الترابطية

إلى توفر العدالة في التوزيع واعتماد المشاركة السياسية والديمقراطية. ارتبط الحكم الراشد بالتنمية المستدامة لأنه عنصر الربط والضمان الأساسي لعملية تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة. [22]

التنمية المستدامة تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل يؤدي إلى رفع القدرات البشرية وذلك من خلال زيادة المشاركة للمواطنين في العملية التنموية والسياسية "المشاركة"، وتوسيع خياراتهم وإمكاناتهم في الوصول إلى مستوى رفيع من الحياة "التمكين"، إضافة إلى حصول المواطنين على حقوقهم بالتساوي كالدخل والتعليم والخدمات الصحية" التوزيع العادل" ،ناهيك عن القدرة على تلبية حاجيات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة" الاستدامة"، وضمان الحق في الحياة، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة العادلة، وبالتالي هذه الشروط لا يمكن تحقيقها إلا في ظل وجود حكم قائم على الرشادة وضمان حقوق المواطنين. [23]

أولاً: دولة القانون والتنمية المستدامة

هناك دور كبير للأنظمة القانونية في تحقيق التنمية المستدامة والتركيز بشكل خاص على الاهداف المتعلقة بنشر العدالة والسلام ودور ومسؤولية أنظمة العدالة الجنائية في منع ومكافحة الجريمة بدافع الكراهية والتعصب والتمييز بمختلف أشكاله. لتعزيز مؤسسات العدالة الجنائية باعتبارها الهيئة الرئيسية لتخطيط سياسات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالعدالة الجنائية اضافة الى مهمتها الاساسية في مكافحة المخدرات والجريمة. [24]

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، فإن الحكومات تأخذ زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها. ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية — يسهل الوصول إليها — في الوقت المناسب، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والمراجعة على الصعيد العالمي[25].

أن وجود تشريعات جيدة في أي دولة لا يكفي في حد ذاته، لقيام دولة القانون وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن سيادة القانون تعني الالتزام بتطبيقه على الجميع دون استثناء، بالإضافة إلى العدالة الناجزة التي من شأنها تحقيق الردع الكافي للالتزام بإنفاذ القانون وخلق بيئة يسودها الاطمئنان والثقة والاستقرار اللازم لتشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية.

أن نجاح التشريع في تحقيق التنمية المستدامة يتطلب مراجعة وتعديل النصوص التشريعية، بما يضمن عدم فتح المجال أمام الاستثناءات في التشريعات المتعلقة بالتنمية ويوفر بيئة مناسبة للحد من هجرة الكفاءات

الوطنية ورؤوس الأموال واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، بما يعزز التنمية ويخلق المزيد من فرص العمل. (26)

هناك ثلاثة عناصر أساسية في محتوى التنمية المستدامة وهي : إدماج الأطر البيئية والاقتصادية في صنع القرار بهدف مراقبة الأداء البيئي والمحافظة على النظام البيئي وإعادة صياغة الأطر الاقتصادية والاجتماعية وتحسين أداء الأجهزة العامة المعنية بالبيئة وباتجاه التخطيط الاستراتيجي الاكثر شمولا وتضمين التنمية المستدامة في خطط الموازنة التابعة للدولة ووضع برامج لدعم الطاقة والمواد ذات الكفاءة العالية ورفع مستوى الإدارة المعنى بإعادة تصنيع المخلفات ، توسيع المشاركة الاجتماعية في إدارة النظام البيئي ، تعميم صنع السياسات البيئية على الصعيد الدولي[27].

تشمل التنمية المستدامة المجالات الرئيسة المعروفة: النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، التنمية الاجتماعية. ومن أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية. من جانب آخر تشمل التنمية المستدامة (الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) ميادين اساسية من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس ومنها المياه، التموين الغذائي، الصحة، الخدمات العامة والسكن، الدخل ... [28]

وتزداد الفجوة في بنية الاقتصاد العراقي بين التوسع في الأنشطة المالية والتجارية من ناحية، والركود في مجال الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، من ناحية أخرى. وأنعكس ذلك بدوره على مستوى توزيع الدخول والثروات، ليزداد الفقراء فقرا، نتيجة ضعف فرص التوظيف المنتج وخفض مستويات الدخل والادخار للغالبية العظمى من السكان وليزداد ثراء ورفاهية الطبقة المرتبطة بأنشطة التجارة والمقاولات والمضاربات العقارية ، والخدمات المالية والوكالات التجارية والحصرية والأنشطة الفندقية واقتصاد الصفقات – السمسرة في الصفقات وعقود التوريد – (الكومبرادور) والتهريب ، والمرتبطة بالرأسمال التجاري والمضارب ذي الطابع الطفيلي المرتبط بوشائج مختلفة بالرأسمال الاجنبي وهي تقبع على قمة توزيع الدخول والثروات في بلادنا. وتكافح الطبقة المتوسطة للحفاظ على مستوى معيشي محترم والتمتع بالحد الأدنى من الحياة الكريمة، بينما تستجد ظاهرة الاستقطاب الحاد بين الأغنياء والفقراء لأن الفقر المدقع هو الوجه الآخر للعملة، أي الثراء الفاحش.

كما اسهم الاحتلال وتسلط العقلية البطريركية الطائفية والعشائرية في تكبيله ومضاعفة همومه داخل العائلة والمدرسة والمجتمع، وانعدام السياسة الحكومية اللازمة لمعالجة الفقر يتأكد يوما بعد يوم بلوغ معدلات الفقر

في بلادنا مستويات كارثية لقطاعات عريضة من الشعب العراقي. فتزايد اعداد العاطلين عن العمل يشكل امعانا في هدر الموارد البشرية، مع ما ينجم عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة.

هناك أسباب عديدة تجعل من ظاهرة التضخم في العراق، ظاهرة ملزمة ومواكبة وعصية على المعالجة في الاقتصاد العراقي، وابرز هذه الأسباب: انعدام النهج الاقتصادي، فوضى الانفاق الحكومي، جدلية الضرائب والاستيراد، انفلات الوضع الأمني، الأزمة البنيوية المتشابكة، انتشار الفساد المالي والاداري، وجود اقتصاد الظل او الاقتصاد الخفي، انعدام الثقافة الاقتصادية.

لأسباب مختلفة تتواصل هجرة العراقيين داخل العراق وخارجه وتتزايد اعداد المواطنين الذين يتركون بلدهم تحت وطأة تأثير الاوضاع الامنية المتردية وتفاقم حالة الاستقطاب الطائفي والقتل والخطف والتهجير القسري على الهوية ، يضاف الى ذلك الصعوبات الاقتصادية وقلة فرص العمل وتردي الخدمات ،كما كان للعنف والاحتقان الطائفيين دورهما البارز في الهجرة الداخلية

تدهورت أوضاع الفلاحين عموما وتكبدوا خسائر كبيرة ، نتيجة فتح الحدود العراقية على مصاريعها دونما ضوابط، وتدفق المنتوجات الزراعية المستوردة التي تمتاز بكلفة اقل من كلفة المنتجات المحلية. ولم تتبع الحكومة العراقية السياسة الرشيدة السليمة لتوظيف العلاقات مع الدول الاقليمية لصيانة الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية [29].

من هنا الحاجة ملحّة وضرورية لابتداع تلك الأطر والآليات القانونية وتطوير القوانين الحمائية لتكون مرتكزاً لعملية تنمية شاملة، بالنظر لما تلعبه هذه القوانين من دور في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع متقدّم أو نامٍ أو أقلّ نمواً، لأنه لا يمكن لأي مجتمع أو دولة أن تقوم بعملية إصلاح وتنمية شاملة دون وضع أطر قانونية تتناسب وتواءم مع حاجات الأفراد والمؤسسات المحلية والدولية.

ضرورة قيام أعضاء البرلمان خلال قيامهم بمهامهم بوضع الأطر والآليات التشريعية والقانونية أن يقوم بمهمة تحليل وتقييم الأثر التشريعي لكل تشريع يزمع القيام به فهذا التحليل والتقييم يستخدم لتقديم تقييم مفصّل ومنهجي للآثار المحتملة لتشريع جديد لمعرفة ما إذا كان هذا التشريع سيحقّق الأهداف المرجوّة منه أم لا.

وتنبع هذه الحاجة لتحليل الأثر التشريعي من حقيقة أن التشريع عادة ما تترتّب عليه العديد من الآثار وغالباً يصعب التنبؤ بها دون دراسة مفصّلة وتشاور مع الأطراف المعنية بالتشريع. كما أن المنهج الاقتصادي لتقييم التشريع أيضاً على المخاطر العالية بأن تتجاوز تكاليف التشريع فوائده المبتغاة منه.

ومن هذه الرؤية يكون الغرض الأساسي من تحليل الأثر التشريعي ضمان أن يكون هذا التشريع معزّزاً لرفاهية المجتمع أي أن تتجاوز فوائده تكاليفه. وهكذا سبقت الوقائع الطبيعية الأفكار الاقتصادية، وظل الإنسان يبحث عن أفضل السبل لإشباع حاجاته الأساسية قبل أن يفكر في تحليل الظاهر، وسعى إلى أن ينظم الحياة الاقتصادية بأعراف وتقاليد وقوانين تخدم غاياته الإنسانية، فجوبه بمشاكل ارتبط قسم منها بموطئ قدمه مسكناً أو قريةً أو مدينةً أو بلداً، ساعياً نحو إيجاد حلول لها، سواء أكان ذلك بما يملكه في مجتمعه الصغير أم بالتعاون مع المجتمعات الأخرى والاندماج بها.

وبسبب إهمال التشريعات من قبل البيئة السياسية، وهذا أمر له أثره السيء في عملية التنمية الاقتصادية فضلاً عن تأثيره البالغ السوء في الأفراد والمجتمعات. وأقلّ ظواهرها نمو ظاهرة الفساد.

فالهدف الذي تسعى إليه، هو التنمية؛ اقتصادية وغير اقتصادية، لكنها الأهمّ، لخلق فرص عمل، ومناخ جاذب ومشجّع لقطاع الأعمال والاستثمار، وتحديد علاقات واضحة وعادلة بين العمال وأصحاب المؤسسات والدولة، وتبسيط هذه العلاقات وإجراءاتها وإجراءات التقاضي، وجعل الدولة، دولة فضلى جاذبة للاستثمار، ودافعة للعمل ولقطاع الأعمال، ومحقّقة لمعدّلات تنمية مرتفعة فتوفّر فرص عمل وتقضي على الفَقر وتفتح الشهيّة على التعلّم والتخصّص وتستوعب الزيادات السكانية وذلك من خلال تحديد فلسفة تشريعية وإصلاح تشريعي يعكس فلسفة التنمية ومراحل المستقبل الواعد.

إن التطوّرات التي حفل بها العالم في السنوات الأخيرة بشكل متسارع وغير مسبوق في شتّى المجالات والحقوق وحركة رؤوس الأموال بين مختلف الدول قد أدّى إلى تغييرات جذرية في جميع مناحي الحياة اقتصادية وغير اقتصاديه واجتماعية وغير اجتماعية مما أدّى إلى ظهور وبروز ميادين جديدة تحتاج إلى تنظيم وكذلك ظهور أنواع جديدة من الجرائم وميادين جديدة لهذه الجرائم،[30]

إن التنمية تعد نشاطا شموليا تشتمل على نظم وفعاليات وأعمال فرعية جزئية متخصصة، تكون محصلة مجموعها العام المتفاعل في تحقيق ذلك الهدف المنشود هو تحقيق التنمية الشاملة والتي تمس المجتمع بأسره، وهي لا تخص الجانب الاقتصادي فحسب بل مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والعلمية، وهي عملية منظمة تنظم عبر مراحل زمنية متتالية، لكل مرحلة فيها ميدان مخصص لتطويرها يحقق فيها نسبا معينة من النمو والانجاز والتقدم، ويكون ذلك دلالة على كون هذه الدولة قد دخلت مراحل متقدمة في عملية التنمية المستدامة. [31]

إذ تتسابق البلدان المتقدمة في تطوير ميادين الصناعة والزراعة وغيرها من المجالات، بإيجاد وسائل أحدث في سبيل تحسين منتجاتها وتخفيض كلفة تلك المنتجات لتحقيق أقصى الأرباح، وقد وجدت الدول النامية أنها لا تستطيع التحرك في هذه المساحة إلا من خلال عمليات تنموية عميقة.

علما أن الحوكمة من مصطلحات الحكم الراشد الذي ظهر في فرنسا في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة، وتجدر الإشارة إلى أهمية الفكرة الجوهرية التي مفادها علاقة الضبط الاقتصادي بالحكم الراشد من وجهة نظر قانونية، وتبرز الدراسات أهمية كل من الضبط الاقتصادي وكذا الحكم الراشد في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، واحترام قواعد السوق المتمثلة في العرض والطلب من أجل تحقيق الشفافية الاقتصادية،

والدور الكبير للحكم الراشد باعتباره يمثل الإجراءات والأساليب التي تمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد بغية التنمية.

ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلا بالحكم الراشد الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية. ليس هذا فحسب بل والحفاظ على آفاق تنموية رحبة في المستقبل عبر ضمان خاصية الاستدامة.

وتعتبر القيادة السياسية إحدى متغيرات النظام السياسي؛ لما لها من دور فعال وحيوي في صناعة وتنفيذ كل السياسات العامة، على الصعيد الداخلي وعلى صعيد السياسة الخارجية، وهي من خلال هذا الدور تقوم بعملية متشابكة تتداخل فيها عناصر عدة، من تخطيط وتنفيذ ورقابة عاكسة بذلك طموحات وآمال مجتمعها. [32]

كما صدر عن الاجهزة الحكومية المعنية بالشأن الاقتصادي، في العراق الجديد بعد عام 2003 وبالتعاون مع منظمات وشركات دولية، عددً كبيرً من الخطط الوطنية الكلية والاستراتيجيات القطاعية والتي تبشر بتنمية اقتصادية وبشرية مستدامة، نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر، خطة التنمية الخمسية واستراتيجية مكافحة الفقر من وزارة التخطيط، واستراتيجية التربية والتعليم العالي عن وزارتي التربية والتعليم العالي، واستراتيجية الطاقة الوطنية عن وزارة النفط واستراتيجية تنمية القطاع الخاص من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء...الخ فمن جانب تثار الشكوك حول مضامين هذه الاستراتيجيات والخطط لتوجهات التنمية المستدامة، ومن جانب آخر لم يتم اصلاً تنفيذ أي من هذه الخطط والاستراتيجيات مما يدعو إلى الاعتقاد بأن الجهات التي اصدرتها لم ترتقِ بعد إلى مستوى المؤسسات الاقتصادية المهنية الفاعلة. [33]

على صعيد اخر، تمت الموافقة من قبل الحكومة الاتحادية ومجالس المحافظات على تنفيذ الاف من المشاريع التنموية وتم صرف مليارات الدولارات بالرغم من ان نسبة التنفيذ ما تزال متدنية إلى حد الان. واما المنجزة منها فإنها تفتقد إلى الديمومة الاقتصادية والفنية على حد سواء[34].

ولا يختلف عاقلان على تشخيص أسباب هذا الفشل في العراق وأولهما سوء الإدارة الاقتصادية، حيث ما تزال عقلية اقتصاد رأسمالية الدولة منتشرة لدى كبار الموظفين والعقلية الريعية لدى الصغار منهم بمعنى الدولة الابوية التي يتوجب عليها لعب دور شيخ القبيلة في توزيع المغانم واطعام الرعية. كما تجدر الاشارة إلى انتشار ثقافة الفساد في معظم الاجهزة الحكومية ومفاصل المجتمع، فضلاً عن المحاصصة الحزبية وانعدام الرقابة والمحاسبة.

والغريب في الموضوع هو أن بعض المسؤولون الحكوميين يتكلمون عن هذه المشكلة وتم اجراء دراسات وابحاث عديدة من قبل خبراء دوليين من البنك الدولي ومن الامم المتحدة وشارك فيها بعض الخبراء العراقيين كما تم تشكيل لجان فنية عديدة وتم تنظيم العديد من ورشات العمل ولكن كلها من دون جدوى، مما يعني ان كل الجهود التي بذلت لحد الان تعكس عملاً لا يمكن وصفه بأنه يصبُّ نحو التنمية المستدامة. كما ينبغي الاشارة إلى النقص الشديد للكفاءات والتكنوقراط في معظم مفاصل الدولة ولأسباب معروفة اهمها الاستمرار في تطبيق قاعدة الولاء قبل الكفاءة التي ورثها العراق من النظام السابق. وعملت الطبقة السياسية المتنفذة ومن دون وازع اخلاقي على ترسيخ وتقنين هذا المبدأ القبلي والذي لا يمت بأي صلة إلى مبادئ دولة المواطن المدنية التي تدعي هذه الطبقة بالسعي إلى تحقيقها. [35]

ثانياً: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة.

باعتبار أن الحكم الراشد يعد شرطا أساسيا لتعزيز النمو الاقتصادي وذلك للحد من الفقر ورفع مستوى معيشة الأفراد، ولضمان نجاح عملية التنمية المستدامة لا بد من توفر مبادئ التي يقوم عليها الحكم الراشد من تمكين المواطنين ومشاركتهم في اتخاذ القرارات وكفاءة أجهزة الدولة وتوفر نظام المساءلة والمحاسبة ،إذ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة ما لم تتوفر بيئة تسودها مبادئ الحكم الراشد

وعلى هذا الأساس فالدراسة تحاول تحديد واقع الحكم الراشد والتنمية المستدامة في الجزائر من خلال الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للنهوض بالتنمية المستدامة ،إضافة إلى إبراز الصعوبات التي واجهتها الجزائر والتي من أهمها الفساد الذي اثر بشكل كبير على الحكم الراشد .

أصبح موضوع الحكم الراشد والتنمية المستدامة من احدث المفاهيم في ميدان العلوم الاقتصادية في إطار تسيير الشؤون العامة للدولة ، حيث أن الحكم الراشد عد عاملا أساسا يساعد في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تكريس مبادئ الشفافية ،الفعالة والمشاركة ،وهو بذلك كفيل لضمان تحقيق الاستقرار السياسي ،الاقتصادي والاجتماعي .

تعمل الدول على تحقيق التنمية المستدامة حيث أنها تقوم بإصلاحات شاملة في جميع الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية. [36]

1-تعريف الحكم الراشد

ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني (1978) ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن "تكاليف التسيير" (charge de gouvernance) و بناء على أساس هذا التعريف، ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة .

كما يعرف الحكم الراشد بأنه :"ممارسة السلطة، الاقتصادية، والسياسية، والإدارية، لإدارة الشؤون على كافة المستويات، وتضم الآليات والعمليات والمؤسسات، التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم."

يعرف الحكم الراشد وفق البنك الدولي على أنه :"ممارسة السلطة باسم الشعب، وبالتالي ممارسة تلك السلطة بطريقة تحتمل الإدماج و القوانين والاحتياجات كل ما يتعلق بالدولة و يعني ذلك ضرورة الانتقال بالإدارة الحكومية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلا واندماجا بين الأطراف الثلاثة (الإدارة الحكومية، إدارة القطاع الخاص، إدارة مؤسسات المجتمع المدني) وذلك بمشاركة الجميع في اتخاذ القرارات، وهذا ما يعد أساس الشرعية غي الأنظمة الديمقراطية. ومنه فإن مفهوم الحكم الراشد لا يقتصر فقط على إطار الدولة بل يمتد إلى القطاع الخاص هذا الأخير الذي عليه الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المواطنين و في هذا المجال لا تقتصر وظيفة مراقبة الشفافية و الفساد و المساءلة على المساهمين فقط وإنما تشمل مختلف الجماعات ومؤسسات المجتمع المدني".

ومن خلال التعريفات السابقة حول الحكم الراشد نستنتج ان الحكم الراشد عبارة عن مجموعة من الآليات والأساليب التي يمارس بها السلطة التي تهدف لتحقيق الفعالية والمشاركة والرقابة في سير المواد الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

2-أبعاد الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد على ثلاث أبعاد أساسية تتمثل في: [37]

1. **البعد السياسي:** المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.
2. **البعد التقني:** المرتبط بعمل الإدارة ومدى كفاءتها.
3. **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة، وطبيعة السياسات العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

3- معايير الحكم الراشد:

لتطبيق الحكم الراشد يشترط توافر العناصر والمعايير التالية: [38]

1. **المشاركة:** من خلال الحق في التصويت وإبداء الرأي، توفير الحريات العامة، ضمان مشاركة المواطنين الفعالة
2. **حكم القانون:** مرجعية قانونية وسيادته على المجتمع
3. **الشفافية:** توفر المعلومات الدقيقة وإتاحة الفرص للجميع للاطلاع على المعلومات.
4. **حسن الاستجابة :** قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع دون استثناء
5. **التوافق:** القدرة على التوسط والتحكم بين المصالح المتضاربة لتحقيق المصلحة العامة
6. **المساواة (تكافؤ الفرص):** إعطاء الحق للمجتمع في الحصول على الفرص المتساوية
7. **الفعالية:** توفر القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم
8. **المحاسبة والمساءلة:** محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة.
9. **الرؤية الإستراتيجية:** من خلال تنمية المجتمع والقدرات البشرية.

ومن أجل المعرفة العملية لعلاقة تخلف البيئة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية بعجز بناء الحكم الراشد للإدارة العراق، يمكن مقاربة الموضوع من خلال التطرق إلى خصائص الحكم السيئ أو غير الصالح (Poor Governance) وهذا حتى يسهل علينا معرفة أسباب استمرارية العجز في التوصل إلى عمل تنموي شامل في العراق، هذه الخصائص تتمثل في: [39]

1- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص، و يتجه بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها لصالح مصلحة خاصة.

2- الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني، ولا يطبق مفهوم حكم القانون.

3- الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات.

4- الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها.

5- الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة ومغلقة وغير شفافة للمعلومات، و لعملية صنع القرار بشكل عام، وعمليات وضع السياسات بشكل خاص .

6- الحكم الذي يتميز بوجود الفساد وانتشار آلياته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

وإذا كانت هذه الخصائص تشترك فيها معظم مناطق العالم، فإن الدول العربية ومن بينها العراق تعد إدارة الحكم فيها أضعف من كل مناطق العالم الأخرى.

هذا بالإضافة إلى قناعة المواطن العراقي وإدراكه المتزايد بأن الفساد مستشر في أجهزة الدولة. ومهيئة لانتشار أوسع لهذه الظاهرة في ظل التغييب المستمر للشفافية، والمساءلة، والرقابة، وحكم القانون. فهناك المشاريع الكبرى تنفق فيها الأموال الطائلة ثم تتوقف لأبسط الأسباب، ومنها مشاريع إنعاش الاقتصاد، والقضاء على البطالة، ومنها عقود الصفقات العامة. والقرارات الخاطئة في الخزينة العامة.

بالإضافة إلى هذه المعطيات حول واقع الحكم الراشد والديمقراطية في العراق، والمعوقات التي تحول دون تجاوز هذه النقائص، الأمر الذي أدى بدخول العراق في نفق مظلم من الأزمات والصراعات المتتالية والمتباينة وفي شتى المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية...، بسبب غياب العديد من مؤشرات التنمية من جهة وآليات تطبيق الحكم الرشيد من جهة ثانية، وترسم معالم هذا المشهد المتأزم –بالإضافة إلى ما سبق ذكره حول الفساد الإداري .

في حقيقة الأمر يكاد يجمع المهتمون بالشأن العراقي أن الآليات والأسس التي يرتكز عليها الحكم الراشد ليست محققة إلى حد بعيد في العراق، فهذه الآليات عندما نريد إسقاطها في العراق وخاصة ما يتعلق منها بالمشاركة السياسية فهي مفتوحة للجميع على الأقل فيما هو مكرس في الدستور وهو الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.

أما من ناحية حكم القانون فلا يمكن الجزم بأن هذه الآلية مطبقة بحذافيرها حيث مازالت العلاقات القرابية والعشائرية تسود مختلف أشكال التوظيف هذا من جهة وكذلك التلاعب بالصفقات العمومية لاسيما في منح المشاريع ذات الطابع الاقتصادي للشركات العمومية والخاصة من جهة أخرى [40].

المحور الثالث

علاقة التنمية السياسية والشراكة المجتمعية بالتنمية المستدامة والمعوقات.

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في العصر الحديث وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى. وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بعملية التطور الديمقراطي في العالم[41].

توافقت الكثير من الكتابات على تعريف التنمية السياسية باعتبارها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته إيجاد نظم تعددية تحقق المشاركة السياسية وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة المدنية. وبالتالي فهو مفهوم يقوم على مجموعة من القواعد فهناك القاعدة القانونية والتي تشير الى سيادة القانون على جميع مواطني الدولة والقاعدة الاقتصادية–السياسية والتي تتمثل في تحقيق العدالة بإشباع الحاجات المادية للمواطنين وقاعدة إدارية –سياسية تتمثل بالقدرة على أداء الأدوار والوظائف في شتى الميادين وأخيرًا قاعدة اجتماعية سياسية وتتمثل بوجود مجتمع سياسي يتمتع بثقافة سياسية معينة.

ولاحقًا تطور مفهوم التنمية السياسية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك علاقة بين التنمية السياسية والتنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية. كما تبلورت علاقة محددة بين التنمية السياسية بمفهومها الخاص والتنمية البشرية كمفهوم عام.

ولتحقيق ذلك، كان من الأهمية إعادة صياغة النشاطات الحالية وابتكار وسائل جديدة والعمل على دمجها في البيئة القائمة لخلق تنمية مستدامة على أن تكون مقبولة ثقافيا وممكنة اقتصاديا وملائمة بيئيا وعادلة اجتماعيًا. الأمر الذي من شأنه الإبقاء على التقدم الإنساني وهو ما يتطلب الوقوف عند حدود معينة في التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها.

وهنا برزت العلاقة الارتباطية بين مفهومي التنمية السياسية والتنمية المستدامة والتي أدت الى بروز وجهتي نظر تجاه هذه العلاقة الأولى ترى أنه ليست هناك علاقة ضرورية بين التنمية السياسية والتنمية المستدامة وأنه اذا كانت هناك علاقة فهي في اتجاه أن عملية التنمية المستدامة هي التي تفضي الى التنمية السياسية فعملية التنمية بشكل عام يمكن ان تتم في اطار نظام سياسي تسلطي او ديمقراطي ولكن بمجرد ان يحقق النظام السياسي خطوات على صعيد عملية التنمية بشكل عام والمستدامة بشكل خاص فانه يكون قد كون الأساس المجتمعي الذي يمكنه من مد نطاق المشاركة السياسية تدريجيا الى فئات اجتماعية أوسع وبالتالي تحقيق معدلات تنمية سياسية أكبر. بعبارة أخرى فان التنمية المستدامة تؤدي الى تعقد وتشعب دور الدولة بما يجعل من الصعب ادارته بدون قدر من اللامركزية والديمقراطية. لذلك فالتنمية المستدامة تتطلب في البداية دورا قويا للدولة مما لا يسمح بتعدد مراكز صنع القرار بل ان هؤلاء ذهبوا الى القول بأن مقرطة النظام ربما تعطل عملية التنمية عموما والمستدامة على وجه الخصوص.

أما وجهة النظر الثانية فإنها تنطلق من تصور وجود علاقة عضوية وثيقة بين الديمقراطية، والتي تعتبر المحور الأساسي في عملية التنمية السياسية، والتنمية المستدامة وأن هذه العلاقة تعمل في اتجاه تأثر التنمية المستدامة إلى حد بعيد بالاطار السياسي فمن الصعب أن تنجز عملية التنمية المستدامة القائمة على المشاركة المجتمعية أهدافها دون ان تكون الديمقراطية ركنا أساسيا من أركان النظام الاجتماعي، ويرتكز هذا التيار على خبرة التنمية عموماً في الدول التسلطية، حيث يرجع سبب انهيار عملية التنمية عموماً بها الى ذلك الاطار التسلطي للنظام السياسي وبالتالي فإن أهمية الاطار الديمقراطي للتنمية تنبع من كونها تهيئ المناخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي وتشجع روح الابتكار وتخلق من الشفافية ما يمكن معه من اجراء عملية تنمية مستدامة بتعاون مجتمعي بناء[42].

أولاً: الشراكة المجتمعية والتنمية المستدامة.

تمثل الشراكة المجتمعية المنطلق الاستراتيجي لأنشطة العديد من المنظمات في المجتمعات المتطورة التي تُعنى بخدمة المجتمع، ومن أجل نجاح المشاركة المجتمعية في تحقيق هدفها الرئيسي وهو تحقيق التنمية المستدامة تبنت غالبية الدول فكرة وضع "إستراتيجية التنمية المستدامة" التي تمثل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الشاملة في هذه الدول [43]،

كما تبنّت استراتيجية الشراكة مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر، بما لا يخلُّ بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثمَ يرتكز مفهوم التنمية الذي تتبنّاه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

ومن هنا يمكننا القول بأن الشراكة المجتمعية هي قاطرة التنمية من أجل العبور لمجتمع جديد تتكامل فيه أدوار جميع عناصره، بما يحقق رغبات وطموحات جميع فئاته لتحقيق الرفاهية المنشودة.

1-مفهوم الشراكة المجتمعية

يقوم مفهوم الشراكة المجتمعية على قواعد الفهم المشترك بين كافة المؤسسات بما يؤدي إلى إحداث تأثير إيجابي يعمل على تحقيق النتائج المرجوة، وقد برز مفهوم الشراكة المجتمعية كأحد المؤشرات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يعتمد هذا المفهوم على التفاعل بين ثلاثة مكونات أساسية هي: الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث تقوم الدولة ممثلة بالحكومة بتهيئة البيئة السياسية والقانونية التي تساعد على عمل كافة الأطراف الأخرى بما يضمن تحقيق الشراكة.

ويتم تهيئة المجتمع المدني للتفاعل السياسي والاجتماعي، وأيضًا تهيئة المناخ الملائم للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتقديم النصائح والاستشارات للأطراف الأخرى. في حين يعمل القطاع الخاص إلى جانب القطاع الحكومي على تحريك العملية التنموية وخلق فرص عمل جديدة ورفع مستوى الدخل لأفراد المجتمع.

وتتضمن الشراكة الاجتماعية عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي، القانوني، الإنساني، الأخلاقي، والبيئي، وتركز بصفة أساسية على البعد الاجتماعي، مكافحة الفساد، التنمية البشرية، التشغيل والمحافظة على البيئة.

إن تبني فكرة ثقافة الشراكة المجتمعية تهدف إلى تحقيق التكامل من أجل النهوض بالمجتمع بأسره، ولا تهدف إلى تحقيق أغراض ومطامع شخصية بل يجب أن تمتد لتكون الشركات بمثابة شريك رئيسي وفاعِل في المجتمع، وتصبح مخرجاتها واقعًا ملموسًا يترجم عبر برامج وأنشطة مؤثرة تحقق جميع مطالب المجتمع وتشبع من طموحاته ورغباته.

ويجب الاهتمام بعمل الدراسات والأبحاث اللازمة حتى يتسنى لنا تحديد احتياجات المجتمع والعمل على تلبيتها، وهذا يتطلب بدوره إقامة العديد من المشروعات الجديدة التي من شأنها سد احتياجات المجتمع والنهوض به وتحقيق الهدف المنشود من الشراكة المجتمعية، ويجب أن يلعب الإعلام دوراً إيجابياً في التكامل والتناغم بين

الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ودمج جميع فئات المجتمع من أجل إحداث شراكة مجتمعية حقيقية من خلال وضع استراتيجية عمل وطنية تقوم على التكامل بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، لدعم جهود الرعاية والتنمية الاجتماعية بما يحقق تنسيق وتكامل الأدوار والخطط، من خلال إشراك جميع فئات المجتمع.

ومن الضروري أن تكون العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص علاقة شراكة تكاملية تبادلية ذات طابع تنموي وتتميز بطبيعة متغيرة، بحيث يسد كل منهما أية فجوات قد تحدث نتيجة لظروف خارجة أو طارئة تجعل أحد الأطراف يعجز عن أداء دوره تجاه أيٍ من الالتزامات، كما تنطوي هذه العلاقة على مجالات متنوعة منها التنظيمية والتشريعية والمؤسسية والإدارية والإجرائية والتنفيذية والرقابية والاتصالية والتمويلية والائتمانية والاستثمارية للموارد الاقتصادية بأنواعها المختلفة.

لقد حظيَت الشراكة المجتمعية بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير في مختلف دول العالم بعد أن اتضح بأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على جمع وحشد كافة إمكانيات المجتمع، لذلك تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى استحداث تشريعات ونظم لتبنَي التنظيمات، التي تسهم فيها كافة قطاعات المجتمع في تخطيط وتنظيم وتوجيه إدارة وتشغيل المشروعات وتنظيمات الأعمال المختلفة، والعمل على تطويرها وتنميتها.

2-الدولة والشراكة المجتمعية

ومن أجل نجاح الشراكة المجتمعية بين القطاعات الثلاثة يجب على الدولة أن تكون المظلة الحاضنة لنجاح هذه الشراكة وذلك من خلال تبني النقاط الآتية : [44]

- بذل المزيد من الجهد من أجل خلق المزيد من فرص العمل، وتحسين ظروف العمل والاهتمام بالتعليم والتدريب الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج ورفع جودته.
- تحفيز القطاع الخاص من خلال تذليل العقبات أمام المستثمرين وتوفير بيئة استثمارية مشجعة، وضوح وشفافية الأنظمة القانونية وتحسين البنية التحتية وتقديم المعلومات والنصائح والدراسات والدعم الفني لهم، من خلال مراكز البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا.
- التنسيق والتكامل في الأدوار بين أطراف الشراكة مع مراعاة استقلالية وخصوصية كل طرف في إدارة نشاطه حتى يتسنى مواجهة تحديات المنافسة المحلية والعالمية.

- الإسهام في التخفيف من ظواهر الفقر والبطالة، من خلال تمويل المشروعات التنموية الصغيرة المدرة للدخل، لضمان استمرار الرعاية والخدمات الاجتماعية لهم والنهوض بمستواهم المعيشي.
- تشجيع إنشاء الصناديق الخاصة لتمويل المشروعات المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية لخدمة المجتمع.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال الإفصاح والإعلان بشفافية عن سياسات الحكومة المختلفة، وتوفير المعلومات وإتاحتها، وتحسين نظم الحوكمة في الهيئات والإدارات الحكومية المختلفة.

ثانياً: تحليل لأسباب فشل سياسات التنمية المستدامة

فشل الحكومات في تحقيق الاستقرار السياسي بشكل عام فبالرغم التوجه نحو نظام الديمقراطية النسبية فشلت الطبقة السياسية التقليدية في تحقيق التوافق والوئام المجتمعي وما تزال مستمرّة في الصراع على النفوذ والمال وفق عقليتها التقليدية والتي تؤمن بلعبة المعادلة الصفرية وتجد صعوبات جمة في الاعتراف بقواعد اللعبة الديمقراطية [45]. ولا يخفي على أحد أن الاستقرار السياسي يمثل شرطاً اساسياً ومطلقاً لدفع عجلة الاقتصاد وللتنمية الاقتصادية في جميع بلدان العالم.

فشل الحكومات في توفير شرط اساسي اخر للتنمية الاقتصادية المستدامة، الا وهو وضع الشخص الصحيح في المكان الصحيح واستبدلت هذا المبدأ بمبدأ "الولاء فوق الكفاءة" وبشكل ممنهج تهميش وتهجير العقول والكفاءات العراقية، لأنها ترفض الانضمام تحت راية الاحزاب المهيمنة على السلطة. والمثال الصارخ على عدم وضع الشخص الصحيح في المكان الصحيح هو ان جميع المؤسسات الاقتصادية في الدولة تدار من اشخاص غير اقتصاديين يفتقدون إلى الخلفية العلمية وإلى التجارب المهنية. [46]

ونشاهد فشلاً واضحاً في تحقيق حد أدنى من التنمية الاقتصادية في العراق بحد ذاتها، فما بالك بتنمية مستدامة تأخذ بنظر الاعتبار حماية البيئة والموارد الطبيعية وتلبي حاجات الاجيال الحالية من دون التعدي على حقوق الاجيال القادمة. لا تقع مسؤولية هذا الفشل على الاجهزة الحكومية لوحدها وانما على غياب الثقافة البيئية في المجتمع والتي كان بإمكانها ممارسة الضغط على ممثلي الشعب في مجلس النواب ومن ثم على الاجهزة الحكومية. اذن تتحمل مسؤولية هذا الفشل وعلى جميع الاصعدة الاجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وشرائح واسعة من المجتمع العراقي على حد سواء[47]. وزارة البيئة من حيث تزويدها بالموارد المالية والبشرية ظلت يتيمة وفي النهاية ذهبت كضحية لإجراءات التقشف والحقت بوزارة الصحة كمديرية عامة. أما منظمات

المجتمع المدني فتبخر معظمها مع توقف التمويل الاجنبي، ولا نسمع الكثير عن ما تبقى من منظمات جادة في الاستمرار بالعمل على حماية البيئة ونشر الثقافة البيئية[48] .

1-الفساد وأثره على عملية التنمية المستدامة

بات الفساد اليوم وباء مستشريا ينخر في جوانب المجتمع كافة وبشكل خاص في مؤسسات الدولة ودوائرها، فالفساد في الادارات الرسمية والمؤسسات الخاصة يلغي المنافسة المشروعة، ويزيد من اسعار كلف المشاريع والتجهيزات، ويبعد الكفاءات المهنية من سوق العمل والتنافس.. ويعرقل خلق المجتمع المتكامل، الذي لمواطنيه حقوق في العمل وفرص متكافئة للأبداع في مناخ ديموقراطي وحر، وعليهم واجبات يمليها عليهم شرف الانتماء والمواطنة [49].

يعتبر الفساد بأنواعه من اخطر المعوقات التي لا تزال تعترض طريق التنمية المستدامة وكبداية ندرج لتعريف مفهوم الفساد ثم انواعه:

أ-الفساد: سوء استخدام المنصب لغايات شخصية ويشمل الرشوة والابتزاز، وهنا يدخل في العملية طرفان أو أكثر وقد يكون فرديا ويتجسد الأخير في حالة الأعمال المحظورة كالاحتيال والاختلاس والمحسوبية واستغلال النفوذ وكذلك استغلال مال التعجيل. كما ينظر للفساد على أنه انحراف عن الواجبات الرسمية لمنصب عام بالتعيين أو الانتخاب لأجل الحصول على مكاسب تتعلق بالثروة أو المكانة.

ب-انواع الفساد:

1. **الفساد السياسي:** "إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسئولين لا يشترط أن يشمل تبادلا للمال فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منع تفضيل معين كذلك يعتبر الفساد السياسي هو إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة و للفساد عدة مظاهر أهمها الحكم الشمولي الفاسد، غياب الديمقراطية، فقدان المشاركة، فساد الحكام [50].
2. **الفساد الاقتصادي** : هو استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة تتخذ أشكالا متعددة منها الحصول على الرشوة أو العمولات من خلال تقديم خدمة أو عرض عقود للمشتريات والخدمة الحكومية أو إفشاء معلومات عن تلك العقود أو المساعدة على التهرب من دفع الضرائب و الرسوم الجمركية.... (51)

3. **الفساد الاجتماعي** : هو مجموعة من السلوكيات التي تحطم أو تكسر مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة أو المقبولة , أو المتوقعة من النظام الاجتماعي القائم بمعنى تلك الأفعال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية البشرية. (52)
4. **الفساد البيئي** : جميع ما يلحق البيئة من عطل من حيث تفقد وظيفتها الايجابية للبشرية، وهو يشكل كل تخريب الحق ضررا بالتربة أو المياه أو النبات أو الهواء.

والمطلوب من صاحب القرار الاقتصادي في العراق هو عدم تكرار أخطاء الدول التي سبقتنا في عملية التنمية وضرورة الاستفادة من تجاربها في تصحيح هذه العملية. إن الشروط الموضوعية، بمعنى الحاجة والضرورة الموضوعية القصوى للتنمية المستدامة في العراق، متوفرة منذ عقود، ولكن الشروط الذاتية وفق ما تم تبيانه أعلاه من غياب في الوعي والثقافة البيئية والإرادة السياسية والإدارة المهنية الكفؤة ماتزال غير متوفرة. (53)

كما ان الأزمات التي يعيشها العالم اليوم، تفرض وضع خطة ودراسة تعمل عليها المؤسسات الحكومية ومؤسسات عامة وخاصة، التضامن والتآزر وتحويل هذه الأزمات الى زخم عالمي لتحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

تمثل الأزمات نقطة تحول حاسمة في الاستعداد لحالات الطوارئ الأخرى صحية اقتصادية واجتماعية، الأمر الذي نلمسه في سياسة التعامل التي انتهجتها كل دول العالم تماشيا مع حركة الاستدامة من تطوير الوسائل القانونية والاقتصادية، عبر دعم البحث العلمي عن طريق التعليم الالكتروني والادارة الحديثة الرقمية أو تحفيز التجارة الالكترونية وإرساء نظام الحماية الاجتماعية يوفر للجميع خدمات صحية ضد هذه الاوبئة، وأيضا وضع استراتيجيات للاستهلاك الرشيد للموارد.

في ظل التحولات الحالية لا بد من وضع نموذج تنموي يمس كل المجالات القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، من أجل تغيير انماط عيش الفرد والمجتمع، وذلك للعمل على مستقبل أكثر استدامة. (54)

اصبحت مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أمر حتمي لا مفر منها من اجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسيا من جهة ومن جهة أخرى اقتصاديا كون ان ثرواتنا المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة مما يعكس مدى ملائمة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال لطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.

فالعراق وان كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها القوية في المضي قدما نحو إستراتيجية التنمية المستدامة الا ان الفجوة بينها وبين الدول المجاورة في نفس المجال تبين بوضوح حقيقة ان الرغبة غير كافية وانما القدرة على تطبيق المخطط تأتي في المقدمة لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف المتعلقة بالمسالة من: (55)

– الانطلاق في سياسة إعادة تأهيل للبنى التحتية .

– تكثيف سياسات الوعي البيئي .

– محاربة كل أشكال التلوث التي من شانها تهديد الثروة البيئية عامة.

– محاولة سد الفجوة بين التعليم بمختلف مستوياته (في المجال البيئي خاصة) والواقع المطروح.

الخاتمة:

في نهاية البحث يلاحظ وجود علاقة وثيقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة فلا يمكن أن تكون تنمية مستدامة دون وجود حكم راشد ولا يمكن أن تكون إدارة حكم جيد دون أن يؤدي استدامة التنمية. لذلك فإن دور الأنظمة السياسية يعد من المقومات الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة وأن دولة القانون والمؤسسات ضرورة لتحقيق تلك التنمية.

وفي الأخير ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الحكم الراشد يعد سببا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الكفاءة في استغلال الطاقات وحسن الاستخدام الرشيد والعقلاني للموارد الاقتصادية والبشرية، وتوفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وحسن اختار من يتولى المسؤوليات وتفعيل دور هيئات المحاسبة والرقابة.

ومن خلال دراسة واقع الأنظمة السياسية والتنمية المستدامة نجدها أنها حققت انجازات في مجال التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلا انه وبالرغم من الإصلاحات التي تقوم بها فإن مظاهر الفساد ما زالت تعيق مسار الحكم الراشد في تحقق التنمية المستدامة.

ويبقى عدم الاستقرار السياسي والأمني وعدم الوصول إلى تحقيق دولة القانون والمؤسسات وتطبيق معايير الحكم الراشد فضلا عن ضعف الشراكة المجتمعية والفساد بجميع أشكاله من أبرز العقبات أمام طموحات المجتمع العراقي للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.

المصادر:

([1]) خالد فياض، التنمية السياسية والتنمية المستدامة .. أية علاقة؟ معهد البحرين للتنمية السياسية، تاريخ 2019/5/6.

([2]) بارق شُبّر، دراسات سياسات التنمية المستدامة في العراق بين التمنيات وفشل الإنجاز، وكالة أنباء براثا، تاريخ 2017/3/9.

([3]) شهرزاد خير، مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة، دراسات استراتيجية، الجزائر، 2020، ص 4.

([4]) عبدالله البريدي، التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر، الرياض، 2015.

([5]) بارق شُبّر، مرجع سابق.

([6]) سهايلية سماح ، قريد عيدة، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 27 يناير 2018.

([7]) أيسر ياسين ،التنمية المستدامة في العراق بين الحاجة والرفاه، صحيفة الصباح،2015.

([8]) ماجد احمد الزاملي، الاستقرار الأمني والسياسي ومدى تأثيره على التنمية، مجلة المنبر الحر، الحزب الشيوعي العراقي، تاريخ 9/12/ 2022.

([9]) المرجع نفسه.

([10]) عادل عامر، دور التشريعات القانونية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، دنيا اوطن، تاريخ 2019/8/27.

([11]) المرجع نفسه.

([12]) ماجد احمد الزاملي، مرجع سابق.

([13]) بارق شُبّر، مرجع سابق.

([14]) أيسر ياسين ،مرجع سابق.

([15]) قاسم بلشان كاظم التميمي، دراسات التنمية المستدامة للمياه في العراق . المشاكل ..التحديات...المعالجات، وكالة انباء براثا، تاريخ 2018/10/23.

([16])أيسر ياسين ،مرجع سابق.

([17]) عادل عامر، مرجع سابق.

([18]) دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاوبئة العالمية، كتاب صادر عن المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2020.

([19]) قسم الابحاث في مركز البيان للدراسات والتخطيط، نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة لعام 2030 في العراق، تاريخ 2018/1/23.

([20]) بارق شُبّر، مرجع سابق.

([21]) ثاني بن أحمد الزيودي، صحيفة البيان الاماراتية، تاريخ 29 مارس 2018.

([22]) غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، دفاتر السياسة والقانون، نيسان 2011، ص 376.

([23]) المرجع نفسه، ص 376–377.

([24]) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، لجنة اممية تبحث دور الانظمة القانونية في تحقيق التنمية المستدامة ، تاريخ 2019/05/20

([25]) عادل عامر، مرجع سابق.

([26]) المرجع نفسه.

([27]) سلام ابراهيم عطوف كبة، التنمية المستدامة في العراق الحديث، الحوار المتمدن، العدد 2047 ، تاريخ 2007 /9/23.

([28]) المرجع نفسه.

([29]) المرجع نفسه.

([30]) عادل عامر، مرجع سابق.

([31]) محمود سمير أبو عره، دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية في ماليزيا: مهاتير محمد أنموذجاً، شؤون آسيوية، شجون عربية، تاريخ 9 فبراير 2022.

([32]) المرجع نفسه.

([33]) باسم سيفي حول استراتيجية الطاقة الوطنية المنشورة في مجلة قضايا استراتيجية عدد 2016/5.

([34]) بارق شُبّر، مرجع سابق.

([35]) المرجع نفسه.

([36]) سهايلية سماح ، قريد عيدة، مرجع سابق

([37]) المرجع نفسه.

([38]) لبابة الفضل عبد الحميد، مقومات الحكم الراشد (جامعة الخرطوم، معهد دراسة الإدارة العامة والحكم ،الاتحادي،اكتوبر 2010)،ص.63-64.

([39]) سهايلية سماح ، قريد عيدة، مرجع سابق.

([40]) المرجع نفسه.

([41]) خالد فياض، مرجع سابق.

([42]) المرجع نفسه

([43]) إسلام جمال الدين شوقي، مرجع سابق.

([44]) المرجع نفسه.

([45]) بارق شُبّر، مرجع سابق.

([46]) المرجع نفسه.

([47]) المرجع نفسه.

([48]) باسم سيفي حول استراتيجية الطاقة الوطنية المنشورة في مجلة قضايا استراتيجية عدد 2016/5.

([49]) سلام ابراهيم عطوف كبة، مرجع سابق.

([50]) سهايلية سماح ، قريد عيدة، مرجع سابق.

([51]) حمدي عبد العظيم ، عولمة الفساد و فساد العولمة، ط 1 . دار الجامعية، الإسكندرية/مصر، 2008، ص 72.

([52]) سهايلية سماح ، قريد عيدة، مرجع سابق.

([53]) بارق شُبّر، مرجع سابق.

([54]) دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاوبئة العالمية، مرجع سابق.

([55]) سهايلية سماح ، قريد عيدة، مرجع سابق.